العدد 26
شهر نيسان/ أبريل 2017

صوت الاتحاد البرلماني العربي

البرلمان

نشرة دوريّة تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

وأمرهم شورى بينهم

الاتحاد البرلماني العربي

1974

المحتويات

صفحة 03 أنشطة الرئاسة
صفحة 05 لنا كلمة
صفحة 06 الجمعية العامة 136 للاتحاد البرلماني الدولي
صفحة 15 المرصد البرلماني
صفحة 18 فلسطين
صفحة 26 المرأة والبرلمان

البرلمان

صوت الاتحاد البرلماني العربي

نشرة دوريّة تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

رئيس التحرير والمدير المسؤول

فايز الشوابكة

الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

مساعد رئيس التحرير

سمير النيحاوي

مكلّف بإدارة العلاقات البرلمانية

الإدارة:

بيروت - لبنان

منطقة المرفأ - شارع المعرض

الرمز البريدي 8403-2011

هاتف 2-1/985960 1 00961

www.arabipu.org

أنشطة الرئاسة

ترأس معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، ممثلاً بمعالي الدكتور علي عبد العال، رئيس مجلس النواب المصري، الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية، الذي عقد يوم السبت بتاريخ 2017/04/01 في دكا ـ بنغلادش، وذلك للتشاور حول القضايا المدرجة في جدول أعمال كل من الجمعية 136، والدورة 200 للمجلس الحاكم.

(التتمة ص 13).

استنكر معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، التفجيرات الإرهابية الآثمة التي استهدفت بعض أماكن العبادة القبطية المقدسة في جمهورية مصر العربية.

وأكد معاليه في بيان أصدره باسم الاتحاد أنّ سعي الإرهاب إلى تحويل الأعياد والأفراح إلى مآتم ومآس لن ينال من أفق التساكن الذي اختارته أمتنا العربية، ولن يمسّ بروح المحبة والعيش المشترك في الشرق الأوسطً بين الأشقاء المسلمين والمسيحيين.

(التتمة ص 15).

أدان معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، قرار مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي ببناء مستوطنة جديدة.

وأكد معاليه في كتاب وجّهه إلى معالي الأستاذ سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، باسم الاتحاد، أنّ الاتحاد يضع نفسه وإمكانياته رهن أشقائنا الفلسطينيين في معركتهم ضدّ هذه الخطوة المتعنِّتة لحكومة الاحتلال الإسرائيلي.

(التتمة ص 18).

وجّه معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، إلى السيدات والسادة، أصحاب الدولة والمعالي، رؤساء الشعب البرلمانية العربية، رسالة تتضمن دعماً للرسالة المرسلة من معالي الأستاذ سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، حول قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وتطوراتها الأخيرة (بمناسبة ذكرى الأسير الفلسطيني).

(التتمة ص 22).

تلقى معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، كتابي تهنئة بانتخابه رئيساً للاتحاد، من كل من معالي السيد بدرو أغرامونت، رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وسعادة الدكتور السعيد مقدم، أمين عام مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي.

كما تلقى معاليه كتاباً من سعادة الدكتورة دينا ملحم، المديرة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا في مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، يتضمن شكرها وتقديرها على حفاوة الاستقبال والترحيب الحار اللذين حَظيت بهما خلال مشاركتها في أعمال المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي، الذي عُقد في الرباط، عاصمة المملكة المغربية، يومي 20 و21 آذار/ مارس 2017.

لنا كلمة

بقلم: فايز الشوابكة
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

الكرامة الإنسانية لا تتجزأ ولا تكون منقوصة، وهي حق للجميع، لا تُقبل مصادرته وهذه مسألة جوهرية يتساوى فيها البشر، فمن حُرِم منها حُرِم من وجوده الإنساني وحُرِم من كل تطور وازدهار وتقدم. فالمساواة بين بني البشر أساس لكرامة الإنسان، فما نشهد اليوم في فلسطين من اعتقالات وقمع وإجرام لهو خير دليل على انتهاك قيمة الإنسان، إذ رأينا إخواننا الفلسطينيين المعتقلين لدى سجون الاحتلال ينفّذون إضراباً عن الطعام ليستردّوا كرامتهم التي سلبها الاحتلال منهم ظلماً وعدواناً.

فالكرامة الإنسانية، مقدّسة يجب أن تبقى مصانة من كل اعتداء عليها، ليعيش الإنسان حريته ويحقق وجوده ويسعى إلى إنتاج حياة سليمة مستقرة بعيداً من كل اضطهادٍ أو جور.

الجمعية العامة 136 للاتحاد البرلماني الدولي انعقدت في دكا ـ بنغلادش بمشاركة وفود برلمانية تمثل البرلمانات الأعضاء في الاتحاد

انعقدت في الفترة من 01 إلى 05 نيسان/أبريل 2017 في مدينة دكا ـ بنغلادش اجتماعات الجمعية السادسة والثلاثين بعد المئة للاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعات الدورة 200 للمجلس الحاكم للاتحاد. وشاركت في هذه الفعاليات وفود برلمانية تمثل البرلمانات الأعضاء في الاتحاد. وحضر الاجتماعات، بصفة عضو مشارك أو مراقب، ممثلو العديد من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المختصة كالصليب الأحمر الدولي، والبنك الدولي، وممثلو المنظمات البرلمانية الإقليمية، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي، والاتحاد البرلماني الإفريقي، واتحاد برلمانات أمريكا اللاتينية، والبرلمان الأوروبي، وغيرها.

وجرى الافتتاح بمقرّ برلمان بنغلادش في دكا، حيث ألقت راعية أعمال المؤتمر السيدة الشيخة حسينة، رئيس وزراء جمهورية بنغلادش الشعبية، كلمة رحبت فيها بالحضور.

ثم كانت كلمات لكلّ من السيدة الدكتورة شيرين شارمين تشودري، رئيس برلمان بنغلادش، والسيد ميروسلاف جينكا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بالنيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة.

وألقى معالي الأستاذ صابر تشودري، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، كلمة رحّب في خلالها بالحضور وأبدى إعجابه بالمشاركة الكبيرة للوفود، معتبراً أنه حدث عظيم لبنغلادش.

◆ اجتماعات الدورة 200 للمجلس الحاكم:

وفي إطار الجمعية السادسة والثلاثين بعد المئة، انعقدت اجتماعات الدورة المئتين للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، في مركز بنغاباندو الدولي للمؤتمرات في مدينة دكا. وتمت الموافقة على جدول أعمال المجلس.

وناقش المجلس بنود جدول أعماله في عدة جلسات، واتخذت حولها القرارات اللازمة وأبرزها:

1. الموافقة على جدول الأعمال.
2. الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة 199 للمجلس الحاكم.
3. الموافقة على ترؤّس رئيس البرلمان البنغالي الجمعية العامة 136.
4. الموافقة على تقرير رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.
5. الموافقة على التقرير السنوي للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.
6. الموافقة على تقارير الاجتماعات المتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي.
7. عقد الجمعية العامة 137 في مدينة سانت بطرسبرغ/ روسيا الاتحادية 14-18 تشرين الأول/أكتوبر 2017.
8. الموافقة على التعديلات على النظام الأساسي ولوائح الاتحاد البرلماني الدولي.
9. الموافقة على انتخاب معالي الدكتور علي عبد العال، رئيس مجلس النواب المصري، عضواً في اللجنة التنفيذية يمثل المجموعة البرلمانية العربية.
10. الموافقة على انتخاب عضوين في لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين هما:
    - السيدة م. درام (مالي).
    - السيدة ب. نهامبو (زمبابوي).
11. الموافقة على انتخاب ثلاثة أعضاء في لجنة شؤون الشرق الأوسط وهم:
    - السيدة س. أتولجان (كندا).
    - السيدة ر. علواني (مصر).
    - السيدة ن. اختير (بنغلادش).

* النص الكامل لتقرير الدورة متوفر على الموقع الإلكتروني للاتحاد
http://arabipu.org/upload/UPI/2943682392.pdf

12. الموافقة على انتخاب السيد الدكتور صالح الخثلان (المملكة العربية السعودية) عضواً في لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي.

◆ جدول أعمال الجمعية 136

عقدت اجتماعات الجمعية السادسة والثلاثين بعد المئة للاتحاد البرلماني الدولي، في مركز بنغاباندو الدولي للمؤتمرات في مدينة دكا، حيث تمت الموافقة على جدول أعمال الجمعية 136. وفي ما يلي موجز عن القرارات الصادرة:

1 ـ رئاسة الجمعية 136:

تتولى رئاسة الجمعية سعادة الدكتورة شيري شارمن تشودري، رئيس البرلماني البنغالي، ويعتبر رؤساء الوفود المشاركة نواباً للرئيس.

2 ـ البند الطارىء:

تمت الموافقة على قرار البند الطارىء تحت عنوان:

العمل الدولي العاجل لإنقاذ ملايين الناس من المجاعة والجفاف في أجزاء من إفريقيا واليمن، وهو القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة 136 للاتحاد البرلماني الدولي بتوافق الآراء (دكا، 4 نيسان/ أبريل 2017).

3 ـ الوثيقة الختامية للمناقشة العامة حول معالجة عدم المساواة: تحقيق الكرامة والرفاه للجميع:

بيان دكا
معالجة عدم المساواة:
تحقيق الكرامة والرفاهية للجميع

وصدر عن المجتمعين بيان دكا وجاء فيه: نحن، البرلمانيين من 132 بلداً، اجتمعنا في دكا، بنغلادش، بمناسبة انعقاد الدورة 136 لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، بعد مناقشة مشكلة عدم المساواة بجميع أشكالها، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، نصدر البيان التالي:

في حين أنّ مسألة عدم المساواة هي مسألة يتعين على كلّ بلد أن يعالجها ديمقراطياً كجزء من عقده الاجتماعي، فإنّ من الواضح لنا أن أوجه عدم المساواة الشديدة تأتي بتكلفة عالية: فالناس محرومون من فرصة الازدهار بإمكاناتهم الفردية إلى أقصى حد ممكن ووفقاً لحقوق الإنسان الخاصة بهم؛ وأن قطاعات كبيرة من السكان تفقد القوة الشرائية، ما يعرقل النمو الاقتصادي؛ كما أنّ تركّز السلطة والثروة في أيدي فئة قليلة يقوض التماسك

الاجتماعي وجدوى بقاء العملية الديمقراطية، ويؤدي إلى زيادة العنف وانعدام الأمن. وكثير من بلداننا موجود بالفعل في هذه المرحلة، وقريباً ستكون بلدان أخرى فيها، ما لم نتخذ إجراءات حازمة ومتضافرة.

وإذ نرحب بالهدف رقم /10/ من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي يدعو المجتمع الدولي إلى "الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها"، فإننا نتعهد بإيلاء الاهتمام لجميع أوجه عدم المساواة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في صميم عملنا. ونغتنم هذه الفرصة لتجديد التزامنا بمكافحة عدم المساواة الجندرية، المتأصل في التمييز ضد المرأة، بوصفه بعداً هاماً للغاية لهذه المشكلة المتعددة الأوجه.

ونحن ندرك أن عكس الاتجاه الحالي نحو تزايد أوجه عدم المساواة شرط ضروري لتنفيذ التنمية المستدامة وهدفيها الرئيسيين: القضاء على الفقر، ووضع العالم على مسار مستدام. ونحن مصمّمون على معالجة الأسباب الهيكلية لعدم المساواة وعدم الوفاء بالحلول الممكنة.

ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء ما يلي:

- على الرغم من أن الدخل والثروة يتركزان بشكل غير متناسب في أعلى نسبة تتراوح بين 1 و10 بالمئة من سكان العالم، فإن عدداً متزايداً من الناس في جميع أنحاء العالم، لا سيما الشباب، هم: من العاطلين عن العمل أو من غير العاملين؛ يفتقرون إلى الأصول الإنتاجية؛ لا يحصلون على أجر؛ محدودو فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى؛ وغالباً ما يعيشون في مجتمعات غير آمنة؛ وهي معرضة بشكل خاص لعواقب التدهور البيئي وتغيّر المناخ. ويعاني هؤلاء الأشخاص بشكل غير متكافئ من الأمراض الاجتماعية. وهم يواجهون العنف والتمييز، ولا يستطيعون المشاركة الكاملة في المجتمع، ويواجهون عوائق أخرى تحول دون حصولهم على حقوقهم الإنسانية. كما أنّ اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية والمهاجرين هم مجموعة كبيرة معرضة، بوجه خاص، لعدم المساواة والتمييز والعنف.
- لا تزال النساء يتقاضين أجوراً أقل من أجر الرجال مقابل النوع نفسه من العمل، كما أنهن ممثلات تمثيلاً زائداً في الوظائف الأقل أجراً وفي ظروف عمالة غير مستقرة. وكثيراً ما يُحرمن من حقهنّ في الملكية، ويتحملن على نحو غير متكافئ عبء العمل المنزلي غير المدفوع الأجر.
- إنّ أعداداً كبيرة من الناس مُهمّشة أو مستبعدة فعلياً من العملية السياسية بسبب الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي؛ وهي تشمل النساء، الشباب، الشعوب الأصليّة، العمال المهاجرين، المعوقين والأقليات الإثنية.

- يسيطر عدد صغير نسبياً من الشركات متعددة الجنسيات في قطاعات التصنيع والخدمات والزراعة على السوق والابتكار التكنولوجي، ما يحدّ من المنافسة والفرص المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلاً عن مصائد الأسماك الحرفية وأصحاب الأراضي الصغيرة.

إن أوجه عدم المساواة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية مترابطة ويعزز بعضها بعضاً. وهذا هو السبب في أن استجابتنا ستتخذ نهجاً شاملاً يكفل أن تكون عملية صنع السياسات وعمليات صنع القرار شاملة، وتشاركية وتراعي احتياجات الجميع.

وسوف نلتزم بسياسات الاقتصاد الكلي التي تعزز: التوظيف بوصفه المصدر الرئيسي لكسب الرزق لمعظم الناس وارتفاع الأجور؛ والتوزيع الأكثر عدالة للعبء الضريبي بين الدخل المرتفع والدخل المنخفض، وكذلك بين الشركات والأفراد. وستسعى سياساتنا الاقتصادية والاجتماعية إلى الاستثمار في الناس بوصفهم المورد الأساسي لبلداننا. ويشمل ذلك استثماراً أكبر في مجال التعليم، ما يتيح للجميع الفرصة للنمو كجهات فاعلة اقتصادية، اجتماعية وسياسية.

وكما أظهرت العقود القليلة الماضية، فإن النمو الاقتصادي لا يؤدي دائماً إلى تكافؤ الفرص والرخاء المشترك. وفي حين لا يزال النمو الاقتصادي حرجاً، لا سيما في البلدان النامية، فإنه لن يكون كافياً للحد من أوجه التفاوت في الدخل والثروة ما لم يكن مصحوباً بسياسات إعادة توزيع استباقية. وفي هذا الصدد، نعيد تأكيد بيان كيتو لعام 2013 (الجمعية البرلمانية 128 للاتحاد البرلماني الدولي)، وعلى وجه الخصوص دعوته جميع البلدان إلى تقييم نجاح السياسات الاقتصادية القائمة على قياسات الرفاه التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي. ويتعين علينا اتباع نموذج اقتصادي أكثر استدامة من أجل فصل النمو الاقتصادي بصورة فعالة عن التدهور البيئي.

ومن أجل معالجة أوجه عدم المساواة، سيتعين على كل بلد أن يستحدث حلوله الخاصة حيث لا يمكن لأي وصفة موحدة أن تلبي جميع الاحتياجات. وقد أبرزت مناقشتنا مجموعة واسعة من التدابير التي ينبغي للبرلمانات أن تنظر فيها في جهودها الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة على الصعيدين الوطني والعالمي، بما في ذلك:

تعزيز الأطر القانونية

- ضمان أن القوانين جميعها ومخصّصات الموازنة تعزز حقوق الإنسان للجميع.
- التمسك بسيادة القانون والمبدأ القائل بأنّ الناس كافة، متساوون بموجب القانون بصرف النظر عن المركز الاجتماعي أو الثروة الشخصية.
- سن القوانين واللوائح لتسهيل مشاركة المواطنين كافة، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً، في العملية السياسية، فضلاً عن إمكانية وصولهم إلى المناصب المنتخبة.
- السعي إلى ترسيخ مبدأ الكرامة الإنسانية وتكافؤ الفرص للجميع في الدستور.

جعل البرلمانات أكثر تمثيلاً

- تعزيز الجهود الرامية إلى فتح البرلمانات وصنع القرار لجميع الناس، والوصول إلى، والاستماع أكثر، وتمثيل أفضل للفئات الأكثر فقراً في بلداننا.
- اتخاذ تدابير لتعزيز الشفافية وحماية النظام السياسي من تأثير الأموال وجماعات الضغط المنظّمة، بما في ذلك من خلال قواعد تعارض المصالح، والحدود الفعالة للتمويل الخاصة للمرشحين والأحزاب السياسية، وتشريعات مكافحة الفساد.
- تعزيز قدرة البرلمانات على مراعاة الاتجاهات المستقبلية واحتياجات الأجيال المقبلة.

جعل الاقتصاد يعمل للجميع

- متابعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تحمي الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الاستثمار في المنافع العامة مثل الرعاية الصحية، النقل والتعليم لصالح جميع المواطنين.
- مكافحة التهرب الضريبي، بما في ذلك من خلال الملاذات الضريبية، والتأكد من أنّ النظام الضريبي تقدمي بما فيه الكفاية، والتأكيد على الضرائب المباشرة، والضرائب على دخل الاستثمار ومكاسب رأس المال، فضلاً عن ضرائب الشركات كجزء من مزيج الإيرادات.
- وضع قوانين وأنظمة أقوى لمنع التركيز المفرط للأصول والإنتاج الصناعي، مثل براءات الاختراع والأراضي، في عدد أقل من التكتلات.
- تنظيم القطاع المالي لتجنب المخاطر المفرطة، وضمان عدم نقل الخسائر النهائية إلى دافعي الضرائب.
- دعم روح المبادرة عن طريق تبسيط إجراءات الترخيص وغيرها من الإجراءات الإدارية وتسهيل الحصول على التمويل.
- تحفيز المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المؤسسات العائلية والتعاونية.

تعزيز الحوار الاجتماعي ورأس المال البشري

- تعزيز قوانين العمل لحماية حقوق العمال، وضمان أجور المعيشة، فضلاً عن المزايا الأساسية مثل الحدّ الأدنى للإجازة، وإجازة الأمومة والأبوة، والتأمين ضدّ البطالة للجميع.
- ضمان توزيع فوائد التشغيل الآلي في جميع القطاعات الاقتصادية توزيعاً عادلاً بين أصحاب الأعمال والعمال، بما في ذلك توفير شبكات أمان أقوى وبرامج تكيف العمال.
- إنشاء أو تعزيز نظم المعاشات التقاعدية العامة، بما في ذلك العاملين في القطاع غير الرسمي والنساء اللواتي يؤدين عملاً منزلياً من دون أجر.
- توفير التعليم العام بأسعار معقولة على جميع المستويات، فضلاً عن البرامج التدريبية والمهنية، لا سيما الفئات الضعيفة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل إتاحة الفرصة لجميع الناس للعمل على قدم المساواة.

تحسين التعاون الدولي

- تعزيز التعاون الإنمائي لتحسين نوعية المعونة المقدمة وكميتها إلى البلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نمواً، وتحسين فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات المتلقية.
- دعم ممارسات التجارة العادلة التي تكفل دفع أسعار عادلة للسلع والموارد الطبيعية من البلدان النامية.
- تيسير التنويع الاقتصادي للبلدان النامية بعيداً من الاعتماد على السلع الأساسية.
- المساعدة على تعزيز الإدارة الاقتصادية والمالية العالمية من خلال الأمم المتحدة والهيئات المتعددة الأطراف الأخرى لمنع هروب رؤوس الأموال والصدمات الأخرى.
- الدعوة إلى تمثيل أكثر عدالة لمصالح البلدان النامية في مؤسسات الإدارة الاقتصادية والمالية العالمية.

ونحن ندرك تماماً أن تزايد أوجه عدم المساواة يؤدي إلى تكاليف اقتصادية غير مباشرة كثيراً ما تكون غير ظاهرة وتوزع بشكل غير متساوٍ بين السكان. وسوف نحتاج إلى إدخال هذه العوامل بشكل أفضل في عمليات الموازنة والتشريع. وعلى المنوال نفسه، سندرس مشروع قانون الموازنة السنوية بهدف الحد من أوجه عدم المساواة.

وإذ نواصل عملنا في مجال وضع القوانين والرقابة، وبروح أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف رقم /10/، نتعهد لمواطنينا والمجتمع الدولي بتصميمنا على إشراك الجميع.

وبوصفنا ممثلي الشعب، سنبذل قصارى جهدنا لدفع هذه الخطة إلى الأمام.

4 ـ قرار حول دور البرلمان في منع التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة:

دور البرلمان في احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.. القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة 136 للاتحاد البرلماني الدولي بتوافق الآراء (دكا، 5 أبريل/ نيسان 2017).

5 ـ قرار حول تشجيع التعاون الدولي المُعزز على أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الإشراك المالي للمرأة بوصفها محركاً للتنمية:

تشجيع التعاون الدولي المعزز بشأن أهداف التنمية المستدامة، لا سيما موضوع الإشراك المالي للمرأة بوصفها محركاً للتنمية. قرار مقدم من اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة.

6 ـ تقارير اللجان الدائمة:

وافقت الجمعية على تقارير اللجان الدائمة.

7 ـ الموافقة على البنود المعنية للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة، للجمعية العامة 138 وتعيين المقررين:

وافقت الجمعية على موضوع البند الخاص باللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين والذي سيناقش في الجمعية 138 المقبلة بعنوان:

"السلام المستدام هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنمية المستدامة"

كما وافقت الجمعية على موضوع البند الخاص باللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة والذي سيناقش في الجمعية 138 المقبلة بعنوان:

"إشراك القطاع الخاص بتفعيل التنمية المستدامة، خصوصاً في الطاقة المتجددة".

◆ الاجتماع التنسيقي للوفود البرلمانية العربية:

ترأس الدكتور علي عبد العال، رئيس مجلس النواب المصري، نيابة عن معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية، الذي عقد يوم السبت بتاريخ 2017/04/01، داخل الاتحاد البرلماني الدولي، وجرى التشاور حول القضايا المدرجة في جدول أعمال كل من الجمعية 136، والدورة 200 للمجلس الحاكم، وتمت الموافقة على جدول الأعمال التالي:

1- الاستماع إلى عرض من السيد علي جاسم أحمد، عضو المجلس الوطني الاتحادي، (دولة الإمارات العربية المتحدة)، ممثل المجموعة البرلمانية العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة.

2- الاتفاق على ما تبقى من ترشيحات للمراكز الشاغرة في اللجان الدائمة والفرعية للاتحاد.

3- التأكيد على دعم الطلب المقدم من المجلس الوطني الفلسطيني باسم المجموعة العربية بطلب إضافة بند طارئ على جدول أعمال الجمعية 136 للاتحاد البرلماني الدولي بعنوان:

"الاستيطان الإسرائيلي في دولة فلسطين المحتلة غير قانوني ومُدمِّر لحل الدولتين: دور البرلمانات".

4- تبادل الآراء حول التعديلات المطروحة على النظام الأساسي واللوائح للاتحاد البرلماني الدولي.

5- التأكيد على قرار المؤتمر بدعم الشعبة البرلمانية الكويتية برئاسة معالي الأستاذ مرزوق علي الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي في مخاطبة ممثل المجموعة البرلمانية العربية في اللجنة التنفيذية من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة المتعلقة بإجراء تعديل على أنظمة الاتحاد البرلماني الدولي ولوائحه، بحيث ينص على أنّ الدولة التي تخالف أنظمة الاتحاد البرلماني الدولي ولوائحه وقواعده يجب أن يعاد النظر في عضويتها في الاتحاد، تمهيداً لعرض التعديل على اجتماع الجمعية العامة 137 والدورة 201 للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي المقرّر عقدها في مدينة سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2017.

وطلب معالي الأستاذ علي عبد العال من عضو اللجنة التنفيذية في الاتحاد البرلماني الدولي بصفته ممثلاً للمجموعة البرلمانية العربية السيد علي جاسم، عضو المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، أن يقدم تقريراً عن اجتماعات اللجنة التنفيذية. وقامت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بالإجابة عن التساؤلات جميعها التي تضمنها التقرير، لا سيما المواضيع المطلوب إبداء الرأي فيها من المجموعة البرلمانية العربية.

وفي ما يتعلق بالاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة والفرعية للاتحاد، تمّ التوضيح أنّ هناك قراراً سابقاً من المجموعة العربية بأنّ للمجلس الحقّ في الاحتفاظ بالمراكز الشاغرة إذا كان الشغور نتيجة فقدان العضو لمنصبه في مجلسه، حيث يتم استبداله بعضو من المجلس نفسه لاستكمال فترة العضوية.

وسوف يتم وضع معايير لاختيار المرشحين بدءاً من العام 2018.

أما بالنسبة إلى البند الطارىء الذي سيقدم إلى الجمعية العامة 136 للاتحاد البرلماني الدولي، أوضح الدكتور علي عبد العال أنه تمّ في المؤتمر 24 للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد مؤخراً في الرباط اتخاذ قرار بخصوص اعتبار الطلب المقدم من الشعبة البرلمانية الفلسطينية مقدماً باسم المجموعة العربية.

المرصد البرلماني

الاتحاد البرلماني العربي استنكر في بيان التفجيرات الإرهابية التي استهدفت كنائس الأقباط

أصدر معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، بياناً بتاريخ 9 نيسان/ابريل 2017 جاء فيه: تلقى الاتحاد البرلماني العربي، بقلق شديد وأسى وأسف بالِغَيْن، أنباء التفجيرات الإرهابية الآثمة التي استهدفت بعض أماكن العبادة القبطية المقدسة في جمهورية مصر العربية، ذلك أنّ جماعة إرهابية أبتْ إلّا أن تُروِّع مؤمنين مسيحيين من أبناء وبنات الشعب المصري الشقيق في يوم مقدس لديهم اقتضى أن يكونوا في فضاءات كنائسهم الآمنة المطمئنة في أجواء من التعبُّد والاحتفاء الديني والروحي.

إنّ الاتحاد البرلماني العربي، وهو يستنكر بقوة هذه العمليات الإجرامية، ليعتبر أنّ سعي الإرهاب إلى تحويل الأعياد والأفراح إلى مآتمٍ ومآسٍ لن ينال من أفق التساكن الذي اختارته أمتنا العربية، ولن يمس بروح المحبة والعيش المشترك في الشرق الأوسط بين الأشقاء المسلمين والمسيحيين.

وواضح أنّ الجماعات الإرهابية الضالة وهي تَنْحُو هذا المنحى المدان، قانونياً ودينياً وأخلاقياً، فإنما تستهدف بذلك السعي إلى إفراغ المشرق العربي من الإخوة المسيحيين متجاهلة أنهم جزء لا يتجزأ من البناء المجتمعي والحضاري والثقافي والفكري والروحي للمجتمعات العربية في المشرق. والمؤسف أنّ هذا التوجه المتطرف الأعمى يلتقي في العمق مع استراتيجية التهويد الإسرائيلية في فلسطين بكلّ أبعادها التي تمس بهوية المجتمع العربي الفلسطيني القائمة على التعدُّد والتسامح والانفتاح.

وإذ يُذَكِّر الاتحاد البرلماني العربي بضرورة وأولوية مجابهة ظاهرة الإرهاب، والتطرف والغلو القائمين على تأويلات قاصرة للنص الديني الإسلامي ومقاصده السمحة الكريمة، يشد على أيدي الأشقاء في جمهورية مصر العربية، قيادة وشعباً، وهم يواجهون هذه الحملة الرخيصة الجبانة. وكلنا ثقة في أن مصر قادرة على تجاوز المحنة وصيانة مكاسبها المجتمعية وهويتها الحضارية والثقافية والتاريخية وتحصين وحدتها الوطنية وتضامن بناتها وأبنائها من المسيحيين والمسلمين.

ويعبر الاتحاد البرلماني العربي عن صادق تعازيه وتضامنه اللامشروط مع مصر العربية، والعزاء موصول إلى كافة عائلات الضحايا الأبرياء. كما يتمنى للجرحى والمصابين الشفاء العاجل. ودعاؤنا أن يحمي الله مصر من كلّ سوء ومكروه، ويقوي عزم أهلها على المزيد من الالتحام والتضامن والتآخي.

◆ الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي هنأت بعودة المواطنين القطريين

وجّه الأستاذ فايز الشوابكة، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، رسالة تهنئة إلى معالي السيد محمد بن مبارك الخليفي، رئيس مجلس الشورى في دولة قطر بمناسبة عودة المواطنين القطريين المخطوفين إلى بلادهم.

وجاء في الرسالة: يطيب لي أن أهنّئكم بعودة أبناء دولة قطر الشقيقة إلى بلدهم وذويهم سالمين غانمين، وهذا ما أثلج صدورنا، وسررنا بسماعه، ندعو الله عزّ وجلّ أن يحفظ بلدكم وقيادتكم وشعبكم الوفي، ويكلأكم شخصياً بعين رعايته وحفظه.

◆ الأمانة العامة للاتحاد شاركت في اجتماعات الجمعية 136 والدورة 200 للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

شاركت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي في اجتماعات أعمال الجمعية 136، والدورة 200، للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي. وقد أسهمت بنشاط ملحوظ في جميع أعمال الجمعية من حيث متابعة الجلسات العامة واجتماعات اللجان، واجتماعات المجلس الحاكم.

وجرى توزيع مذكرة تضمنت عرضاً شاملاً لمختلف أنشطة الجمعية 136، والمجلس الحاكم واللجان الدائمة، بالإضافة إلى قرص مدمج يحتوي على ترجمة لأنظمة الاتحاد البرلماني الدولي.

وتمّ التحضير للاجتماع التنسيقي الذي عقدته الوفود العربية قبل بدء أعمال المؤتمر لتنسيق مواقفها حول مختلف القضايا التي سيعالجها المؤتمر وانتخاب ممثليها في اللجان الدائمة العضوية.

من جهة أخرى، التقى الأستاذ فايز الشوابكة، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، كلاً من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، والأمين العام للاتحاد البرلماني الإفريقي، حيث تمت مناقشة دعوة لجنة المتابعة للحوار البرلماني العربي الإفريقي بالتزامن مع عقد الندوة البرلمانية تحت عنوان: **"تحديات العولمة وأثرها على الثقافات الوطنية في إفريقيا والعالم العربي"**.

كما التقى الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية، والأمين العام للجمعية البرلمانية لرابطة الدول المستقلة، والأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي عرض معه موضوع تنظيم ندوة برلمانية، حول ماتتعرض له القدس، وذلك بالتعاون معهم.

والتقى الأمين العام أيضاً، عدداً من البرلمانيين الأوروبيين الذين بحث معهم في إعادة إحياء الرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي، وإعادة تفعيل الحوار البرلماني العربي الأوروبي المشترك.

◆ الأمانة العامة أبرقت إلى معالي رئيس مجلس النواب المصري معزية بضحايا التفجيرات الإرهابية التي استهدفت كنائس

ـ أبرق الأستاذ فايز الشوابكة، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، إلى معالي الدكتور علي عبد العال، رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية، معزياً بضحايا التفجيرات الإرهابية التي استهدفت كنائس، مؤكداً أنّ مصر التاريخ لن تؤثر عليها هكذا تصرفات بربرية.

وأعرب الأمين العام "عن عميق الأسف المقرون بالحزن لما تعرضت له مصر الحبيبة، من اعتداء بربري سافر، استهدف دور العبادة (الكنائس) للإخوة المسيحيين في مصر العروبة". واعتبر "أنّ الإرهاب الذي لا دين ولا وطن له، لا يهدف إلا إلى خدمة أعداء الأمة، وعلى رأسهم الكيان الإسرائيلي". وقال: "إنّني على ثقة عالية بقدرة مصر، قلب العرب النابض، على تجاوز هذه الأزمات التي تهدف إلى تمزيق النسيج الاجتماعي المصري وإيجاد التفرقة بين مكونات الشعب المصري الشقيق، وهذا الهدف بعيد المنال، لأنّ مصر التاريخ لن تؤثر عليها هكذا تصرفات بربرية".

◆ الأمانة العامة للاتحاد هنأت الشُعَب البرلمانية بمناسبة ذكرى الإسراء والمعراج المباركة

هنأت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد بمناسبة ذكرى الإسراء والمعراج المباركة.

وجاء في رسالة عممتها الأمانة العامة على جميع الشعب البرلمانية: "يسرّني أن أتوجه إلى معاليكم بأعطر عبارات التهنئة بمناسبة ذكرى الإسراء والمعراج المباركة، ونسأل الله سبحانه وتعالى، أن تكون مسيرتكم ومسراكم في سدة الرئاسة، مسيرة ومسرى خير لأمّتنا العربية، وأن تكون جهودكم معراج ارتقاء بها إلى الأفضل والتّقدم.

وندعو الله تعالى أن يعيد هذه المناسبة العظيمة على الجميع، وقد تحرّرت مقدّساتنا من دنس الاحتلال الإسرائيلي، واندحرت عن أرضنا زُمَر الإرهاب، وعمّ السلام والوئام بين أقطار عالمنا العربي كافة. وندعوه، جلّت قدرته، أن تكون عقولنا قد تحرّرت من كلّ ما يمنعها من التقدم والارتقاء".

فلسطين

رئيس الاتحاد البرلماني العربي أدان القرار الإسرائيلي بناء مستوطنة جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

وجّه معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، رسالة إلى معالي الأستاذ سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، جاء فيها: تابعنا في الاتحاد البرلماني العربي، بقلق واستغراب وغضب، القرار الجديد الذي وافقت عليه الحكومة الإسرائيلية المصغرة أو ما يسمى بمجلس الوزراء الأمني المصغر في إسرائيل. وذلك ببناء أول مستوطنة جديدة في الضفة الغربية المحتلة منذ حوالي ربع قرن. وكما علمنا، فإنّ هذا القرار المرفوض الذي اتخذه رئيس الحكومة الإسرائيلية جاء تنفيذاً لوعد شخصي من جانبه بتوطين مستوطنين إسرائيليين من مستوطنة عامونا. في منطقة (سهل شيلو)، كانت المحكمة العليا في إسرائيل قد قضت بإجلائهم في شهر شباط/فبراير الماضي من البؤرة الاستيطانية المذكورة وبعدم إعادة استيطانهم على أراض تعتبر فلسطينية بملكية خاصة تقدم أصحابها الشرعيون بطعون قانونية ضد قرار الاحتلال، وذلك عبر جمعية إسرائيلية مناهضة للاستيطان.

ومعلوم أنّ مستوطنة (عامونا) كانت قد أقيمت سنة 1997 فوق أراضٍ فلسطينية بملكية خاصة، قرب مستوطنة (عوفرا) شمال غرب رام الله على حساب ملكية عائلات فلسطينية.

وفي الوقت الذي كان فيه المجتمع الدولي ينتظر أن تتخذ إسرائيل خطوات لوقف بناء المستوطنات، وفق ما طالب به مجلس الأمن، ها هي إسرائيل، على العكس، تُقدِم على قرار يتحدّى الشرعية الدولية، وتحديداً قرار مجلس الأمن الدولي الذي صودق عليه في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2016 بأغلبية ساحقة.

ومن هنا، فإنّ إخوانكم وزملاءكم في الاتحاد البرلماني العربي يدينون بشدة هذه الغطرسة الإسرائيلية، ويرفضون هذا القرار الذي رفضه المجتمع الدولي على لسان الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريس الذي عبّر عن خيبة أمله، بل وعن استيائه منه، مؤكداً "أنه لا توجد خطة بديلة للإسرائيليين والفلسطينيين للعيش معاً في سلام وأمن"، مُديناً "كافة الأعمال أحادية الجانب مثل القرار الجديد الذي يهدّد السلام ويقوّض حل الدولتين"، كما رفضه الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الكبرى التي لم تُخفِ انتقاداتها لهذه الخطوة التي لم

تأخذ بالاعتبار حتى دعوة الرئيس الأمريكي السيد دونالد ترامب إلى التريُّث في التوسُّع الاستيطاني وإدارته التي تُجري مناقشات حول إمكانية الحدّ من المستوطنات التي تُبنى على أراضٍ يسعى الفلسطينيون إلى إقامة دولتهم الوطنية المستقلة عليها.

إنّ الاتحاد البرلماني العربي ليضع نفسه وإمكانياته رهن أشقائنا الفلسطينيين في معركتهم ضدّ هذه الخطوة المتعنِّتة لحكومة إسرائيل وفي الأفق النضالي الفلسطيني العام في مواجهة كافة مخططات وخطوات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق الاستقلال وبناء الدولة الوطنية الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وثقوا، السيد الرئيس، في تضامننا الأخوي اللامشروط، وفي التزامنا الكامل بمواقف ومقررات وتوصيات مؤتمرات اتحادنا البرلماني العربي الخاصة بالقضية الفلسطينية، وفي حرصنا على مواصلة مبادراتنا كاتحاد برلماني في خدمة القضية الفلسطينية في كافة المنتديات البرلمانية وكافة المحافل الدولية ذات الصلة.

رسالة من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني إلى رئيس الاتحاد البرلماني العربي مرفقة بمذكرة حول إضراب الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي

وجّه معالي الأستاذ سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، رسالة إلى معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، مرفقة بمذكرة، حول إضراب الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وجاء في الرسالة: أود أن أعلمكم أنّ أبناءنا الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي قد قرّروا إضراباً شاملاً مفتوحاً عن الطعام، واختاروا 17 نيسان/ أبريل 2017 لبدء هذا الإضراب، وهو التاريخ الذي أقرّته القمم العربية والمجلس الوطني الفلسطيني لنصرة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

هذه قضية أساسية تهم كل بيت فلسطيني وعربي لما قدمه هؤلاء الأبطال دفاعاً عن شعبنا الفلسطيني ومقدساتنا الإسلامية والمسيحية، وإنني على يقين أنكم ستدعمون موقفهم هذا في وجه قوات الاحتلال لتحقيق مطالبهم العادلة التي أقرتها الاتفاقيات الدولية والقانون الدولي الإنساني، راجياً تعميم مذكرتنا هذه على البرلمانات العربية والإسلامية ومن ترونه مناسباً.

نصّ المذكرة كاملاً:

أما المذكرة فجاء فيها: يخوض الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلية، إضراباً شاملاً ومفتوحاً عن الطعام، واختاروا لبدء هذا الإضراب الكبير يوم 2017/4/17، وهو اليوم الذي أعلنه واعتمده كل من المجلس الوطني الفلسطيني والقمة العربية تضامناً مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب الأبطال.

وقضية الأسرى هي واحدة من أهم قضايا الشعب الفلسطيني، لما قام به وقدمه هؤلاء المناضلون من تضحيات وطنية دفاعاً عن حرية بلدهم واستقلاله وخلاصه من ربقة آخر استعمار في العالم.

والجدير بالذكر أنه قد مر على السجون والمعتقلات الإسرائيلية أكثر من 800 ألف فلسطيني منذ عدوان الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967، وحتى الآن، وقد طال الأسر والاعتقال الإداري كل شرائح المجتمع الفلسطيني من أطفال ونساء وشيوخ، ورجال صحافة، وأعضاء من المجلس التشريعي المنتخب، وفي مقدمتهم الأخ مروان البرغوتي، ولا زال في سجون الاحتلال الإسرائيلي وعددها 24 سجناً علنياً، ومراكز احتجاز وتحقيق، إضافة إلى ما هو سري، **وأكثر هذه السجون خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967**، الأمر المخالف لاتفاقيات جنيف وفق المادة 761 والقانون الدولي الإنساني، وقد قارب عدد هؤلاء المناضلين الآن 6500 أسيراً منهم 57 سيدة، أكثرهن قاصرات، و300 طفل و500 معتقل إداري منهم من قضى في هذا الأسر والاختطاف مدة تقارب عشر سنوات من دون محاكمة أو تهمة أو حتى معرفة سبب اعتقاله ومن دون وجود محامٍ للدفاع عنه، وهو ما يخالف كلّ القوانين والأعراف في العالم، ولقد مضى على عدد كبير من هؤلاء الأبطال سنوات طوال في الأسر، منهم كريم يونس وماهر يونس 35 سنة، وعدد من زملائه من قدماء الأسرى، الذين تعتقلهم إسرائيل قبل اتفاقيات أوسلو الموقعة بين الجانبين عام 1994، وترفض إسرائيل، بعناد، إطلاق سراحهم رغم التفاهمات والاتفاقات والوعود التي تمت برعاية ومشاركة أمريكية، كان آخرها في شهر 2014/03 الأمر الذي تسبّب في وقف المفاوضات عندما أخلّت إسرائيل وامتنعت عن إطلاق الدفعة الأخيرة، والتي كانت تشمل 104 من المعتقلين الذين اعتقلتهم قبل اتفاق أوسلو، كما أنّ هناك أكثر من 44 مناضلاً قضوا في سجون الاحتلال 20 عشرين عاماً، ويتواجد الآن في السجون أكثر من 1500 أسير مريض، عدد منهم أمراضهم مزمنة، جراء سياسة الإهمال الطبي الذي تمارسه إسرائيل ضدّ الأسرى، الأمر الذي يُرتّب مسؤولية قانونية على الجهاز الطبي في إسرائيل لمخالفته أبسط القواعد الإنسانية والأخلاقية ومنها وثيقة الأطباء العالمية المبرمة عام 1955، ودورهم في النزاعات المسلحة حيث مهمة الطبيب الأساسية حماية الصحة وإنقاذ الحياة، وكذلك "إعلان طوكيو 1956 دليل الأطباء المتعلق بالتعذيب والمعاملة الوحشية وغير الإنسانية، مهما كان الذنب الذي اقترفته الضحية".

كما أن الأمم المتحدة أصدرت إعلانها عام 1982 "**حول مبادئ متعلقة بالأخلاقيات الطبية ودور الطاقم الطبي، خاصة الأطباء في حماية السجناء والمعتقلين من التعذيب والمعاملة غير الإنسانية**".

والأكثر خطورة في الأمر أن الكنيست الإسرائيلي يشارك في هذه السياسة الخطيرة، ويتنكر لكلّ هذه القواعد الإنسانية، وقد أصدر الكثير من التشريعات، مثل قانون التغذية القسرية، الذي أقره في 2015/7/30، ومن المتعارف عليه عالمياً أنّ الإطعام القسري، نوع من التعذيب، وكذلك قانون رفع الأحكام بحقّ الأطفال راشقي الحجارة.

يضيق المجال هنا لشرح أنواع التعذيب والمعاملة الوحشية البدنية والنفسية، التي يتعرض لها الفلسطيني منذ لحظة اعتقاله من منزله ليلاً، إلى أن يُعرض على المحاكم الإسرائيلية العسكرية التابعة لسلطات الاحتلال لتصدر أحكاماً قاسية على أبناء الشعب الفلسطيني بمن فيهم الأطفال، ويكفي سماع شهادات هؤلاء، حول ما تعرّضوا له على أيدي أجهزة الأمن في السجون، وهذا مُوثّق لدى الكثير من مؤسّسات وهيئات حقوق الإنسان في العالم.

إن هذا الإضراب المفتوح عن الطعام لهؤلاء الأبطال يهدف إلى وضع حد لسياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي الوحشية والعنصرية، وهم يتقدمون بمطالب عادلة منصوص عليها في المعاهدات والأعراف الدولية وفي مقدمتها إلغاء العزل الانفرادي، والاعتقال الإداري والإهمال الطبي، والتعذيب المستمر، وتسهيل زيارة الأسر لأبنائها من دون المنع والإذلال والإهمال.

والمجلس الوطني الفلسطيني يقف بجانب هؤلاء الأبناء بكل قوة ويدعم مطالبهم العادلة، ويدين كل جرائم إسرائيل في هذا المجال ويحمّل حكومة الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة.

ويطالب بالتدخل الفوري من كل مؤسسات الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي، واللجان العاملة في مجال حقوق الإنسان، ومنظمات اتحادات المحامين، كما يناشد البرلمانات لاتخاذ موقف واضح لمنع استمرار الجرائم التي تُرتَكب بحق الأسرى من أبناء فلسطين.

كما يؤكد على إرسال لجان تحقيق من هذه المؤسّسات المعنية للتفتيش إلى جميع سجون إسرائيل ومحاكمها العسكرية حتى يرفع الظلم، وينال أبناؤنا حريتهم، فرفض الاحتلال حقّ مشروع، وحقّ تقرير المصير مقدس.

ومن الأهمية بمكان أن يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني، بهذه المناسبة الهامة، أن إزالة الاحتلال الإسرائيلي عن الأراضي الفلسطينية والعربية وقيام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من يونيو عام 1967،

هو الطريق الصحيح لقيام السلام والاستقرار، وأكدت هذا الأمر الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 3246 (د. ق) في 1974/11/19، الذي يؤكد حق الشعوب في تقرير المصير والإسراع في منح الاستقلال للبلاد المستعمرة، وسمى شعوب إفريقيا والشعب الفلسطيني نصاً.

رئيس الاتحاد البرلماني العربي وجه رسالة إلى الشُعَب البرلمانية تتضمن دعماً لرسالة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني حول إضراب الأسرى في سجون الاحتلال

وجه معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، رسالة إلى السيدات والسادة، أصحاب الدولة والمعالي، رؤساء الشُعَب البرلمانية العربية، جاء فيها: دعماً لمذكرة أخينا الرئيس الأستاذ سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، حول قضية الأسرى الفلسطينيين وتطوراتها الأخيرة التي قمنا بتعميمها على كافة أصحاب المعالي رؤساء البرلمانات العربية، ارتأيت أن أتوجه إلى أخوتكم جميعاً بهذه الرسالة، وذلك لكي نكون جميعاً، معاً سويّاً، في الصورة، ولنتابع تطورات الإضراب الشامل الذي قرّره الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية الذين اختاروا يوم 17 نيسان أبريل 2017 للشروع فيه، وهو اليوم الذي كان المجلس الوطني الفلسطيني قد أقره لنصرة الأسرى والمعتقلين، وتبنّته القمم العربية، وندعمه، كاتحاد برلماني عربي، لأنّ الأمر في جوهره يظل حقوقياً وإنسانياً، فضلاً عن جوانبه السياسية والقانونية بالنظر إلى عدد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية الإنسانية، وكذلك قرارات الشرعية الدولية حول القضية الفلسطينية والمقدسات الإسلامية والمسيحية.

لا أريد أن أكرّر ما تضمنته مذكرة السيد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، لكن من واجبي أن ألحّ على أهمية هذه الحركة الأسيرة ورسوخ مكانتها في الوجدان والذاكرة الفلسطينية بما تمثله من إحالة على الأبعاد السياسية والإنسانية والحقوقية لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق حريته واستقلاله الوطني وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وتميز يوم 17 نيسان/ أبريل من هذه السنة 2017 بالخصوص، بعدوانية شرسة من طرف الأجهزة العسكرية والأمنية والسّجْنية الإسرائيلية تجاه الأسرى الفلسطينيين، منتهكة حقوقهم في الحياة والكرامة والحرية، بل أبسط حقوقهم اليومية التي ينبغي أن تتوفر للسجناء. وهكذا، فأمام هذا الوضع المستمر منذ سنوات، وأمام المستجدات الأخيرة، وأمام صمت العالم المريب، لا ينبغي أن نقف مكتوفي الأيدي تجاه هذا التدهور في أوضاع السجناء الفلسطينيين حيث يُمعن الاحتلال في سلسلة طويلة من الانتهاكات كالتعذيب والإهمال الطبي المتعمَّد، ومعاودة العمل بسياسة العزل الانفرادي، ونهج منهجي ظالم ولا إنساني لحرمان الأسرى من زيارات

عائلاتهم وأطفالهم، دونما حاجة إلى الحديث عن تفاصيل التغذية السيئة والابتزاز والاقتحام العنيف لزنازين وحجرات السجناء وترهيبهم في الليل. كما تصلنا أخبار مضطردة عن فرض غرامات مالية باهظة على هؤلاء الأسرى العُزَّل، ومواصلة أساليب التعذيب النفسي من قبيل المسّ بكرامتهم كبشر من المفروض أنّ القانون الدولي الإنساني يحميهم.

وفي هذا الإطار، قررنا في رئاسة الاتحاد البرلماني العربي أن نبعث بمذكرة إلى الاتحاد البرلماني الدولي كي يبادر إلى استنكار هذه المعاملة اللاإنسانية واتخاذ ما يلزم من مواقف ومبادرات مشتركة مع المنظمات الدولية ذات الاختصاص، القانونية والحقوقية والإنسانية، لوقف فوري لهذه الخروق غير المقبولة بكلّ المقاييس والمعايير وما يتصل بها من اعتقالات عشوائية، واعتقالات من دون محاكمات، واعتقالات إدارية تعسُّفية تحكمية، وأحكام خرافية (500 أسير فلسطيني محكوم بالمؤبّد لمرة واحدة أو مرتين، بل إنّ الأسير الفلسطيني مروان البرغوثي محكوم بالسجن المؤبد خمس مرات).

ولا بد من التذكير، إضافة إلى ما أكده السيد الرئيس الأستاذ سليم الزعنون، في مذكرته المشار إليها، باستمرار اعتقال عشرات النساء الفلسطينيات (57 حالة) و350 طفلاً (تجاوز عدد منهم الطفولة، للأسف، وهم داخل السجون الإسرائيلية). كما لا يفوتني أن أشير إلى استمرار حبس العديد من القيادات السياسية الفلسطينية، فضلاً عن ثلاثة عشر نائباً برلمانياً من المجلس الوطني الفلسطيني.

ومن المُحْزن أن نذكر أيضاً أنّ 207 أسرى فلسطينيين استُشهدوا بعد الاعتقال منذ سنة 1967 حتى الآن، ومن هؤلاء الشهداء 73 معتقلاً استُشهدوا تحت التعذيب، و55 منهم نتيجة الإهمال الطبي، و72 معتقلاً نتيجة القتل العَمد بعد الاعتقال بينهم 7 أسرى استشهدوا بفعل إطلاق النار عليهم من طرف الجنود وحراس السجون، وفق ما تؤكده المعطيات الموثقة لوزارة الأسرى الفلسطينيين.

وهذه مناسبة لنفكر جميعاً، كبرلمانيين عرب، في أن نواكب هذه التطورات بما يرقى إلى مستوى مسؤولياتنا السياسية والإنسانية والأخلاقية، وأن نستثمر المحافل الدولية والجهوية والإقليمية كافة، وكامل إمكانياتنا وعلاقاتنا في العالم الحي اليقظ ذي الضمير الصاحي، للتنديد بهذه الممارسات المتغطرسة والدفاع عن حرية الأسرى الفلسطينيين جميعهم، وضمنهم زملاؤنا البرلمانيون.

ومن المؤكد أن ملف هؤلاء الأسرى لا ينفصل مطلقاً عن جوهر القضية الفلسطينية وعن التضحيات الجسيمة التي يبذلها الشعب الفلسطيني الشقيق لإزالة الاحتلال الإسرائيلي وتحرير أراضيه الفلسطينية العربية وقيام الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو سنة 1967 وعاصمتها القدس.

رسالة من أمين عام الجمعية البرلمانية المتوسطية إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي تأكيداً لدعم مطالب الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي

أعلن أمين عام الجمعية البرلمانية المتوسطية سيرجيو بياتزي تأييد إضراب الاتحاد البرلماني الدولي الذي يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية اليومية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

وقال بياتزي في رسالة وجّهها إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي: يشرفني أن أشير إلى رسالتكم فيما يتعلق برسالة معالي الأستاذ سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، بشأن محنة ومطالب المعتقلين السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. لقد تلقينا رسالتين مماثلتين واتخذنا الإجراءات المناسبة.
أود أن أؤكد لكم كامل التضامن والدعم المقدم من حزب العمل الشعبي من أجل إضراب الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية اليومية لهؤلاء الأفراد.
ويسرّنا إعلام سعادتكم أنه سبق واتخذت الجمعية موقفاً بهذا الشأن، وبالتنسيق مع دولة الرئيس الأستاذ نبيه بري، رئيس مجلس النواب اللبناني، خلال اجتماعين مخصَّصين نظمتهما الأمم المتحدة.
بعد أن تلقيتُ الرسالة من المجلس الوطني الفلسطيني، بينما كنت في بعثة في نيويورك، طلبتُ فوراً عقد اجتماع عاجل مع مدير لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، السيد إيليو تامبوري، كما تشاورتُ مع مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العربي ومع السيد بلال قاسم، نائب رئيس حزب العمال.
بالإضافة إلى هذا، سوف يقوم الرئيس بإرسال رسالة رسمية إلى الكنيست، ويطلب من وفده إلى الجمعية معالجة هذه المسألة، كحالة طارئة، مع السلطات المختصة، من أجل المساهمة في حل سريع للإضراب عن الطعام، وتحسين الظروف الإنسانية للمحتجزين والمعتقلين.

الاتحاد البرلماني الدولي أدان قانون شرعنة الاستيطان وطالب بإلغائه

أدان الاتحاد البرلماني الدولي، بإجماع أعضائه، قانون شرعنة الاستيطان الذي يُسمّى بقانون تسوية المستوطنات، وطالب بإلغاء هذا القانون الذي ينتهك القانون الدولي ويشكل خطراً كبيراً ويؤثر سلباً على عملية السلام في الشرق الأوسط وهدفها المركزي والمجمع عليه دولياً وهو تحقيق حلّ الدولتين.
وأكد الاتحاد البرلماني الدولي خلال اجتماعات الجمعية السادسة والثلاثين بعد المئة، واجتماعات الدورة 200 للمجلس الحاكم للاتحاد والتي انعقدت من 01 إلى 05 نيسان/أبريل 2017 في مدينة دكا ـ بنغلادش مواصلة جهوده ومتابعته لهذا القانون مع الكنيست الإسرائيلي، وعرض نتائج المتابعة على دورة الاتحاد البرلماني الدولي التي ستنعقد في تشرين الأول/أكتوبر المقبل.

واعتمد الاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع التقرير الذي قدمته لجنة الشرق الأوسط المعنية بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي والتي تقدمت بتوصياتها للاتحاد ومجلسه الحاكم حول قانون التسوية الإسرائيلي، إلى جانب توصياتها حول الأزمات الأخرى في المنطقة كالأزمة السورية.

وأعلن الاتحاد البرلماني الدولي تأييده للبيان الصادر عن رئيسه في شباط/ فبراير الماضي الذي أعرب فيه عن أسفه لاعتماد قانون التسوية من قبل الكنيست الإسرائيلي، والذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في المنطقة بأسرها وخارجها وطالب بسحبه لأنه يتناقض مع حلّ الدولتين ويقوض جهود إحلال السلام في المنطقة.

وأثنى الاتحاد البرلماني الدولي على جهود رئيسه وأمينه العام في دعوة الكنيست إلى إلغاء القانون المذكور، وكلفهما بمواصلة تلك الجهود مع الكنيست الإسرائيلي لسحب القانون، لتناقضه مع المبادئ والأهدف التي قام على أساسها الاتحاد البرلماني الدولي.

المجموعتان العربية والإسلامية دعمتا مقترح إدانة قانون شرعنة الاستيطان في اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي

قررت المجموعتان العربية والإسلامية في الاتحاد البرلماني الدولي دعم مقترح برلماني عربي إدراج إدانة قانون شرعنة الاستيطان على جدول أعمال الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في العاصمة البنغالية دكا. جاء ذلك في خلال اجتماع المجموعتين العربية والإسلامية على هامش الدورة 136 للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت في دكا ـ بنغلادش.

وجرى في خلال الاجتماعين بحث المقترح العربي الذي تمّ تبينه بالإجماع خلال المؤتمر 24 للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في الرباط في 20-21آذار/ مارس 2017 حول قانون شرعنة الاستيطان الذي أقره الكنيست الإسرائيلي في السادس من شباط /فبراير 2017، باعتباره تصعيداً في سياسة إسرائيل الاستعمارية التي تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334، كما تنتهك مبادئ وأهداف الاتحاد البرلماني الدولي، وتدمِّر فرص تحقيق السلام القائم على حل الدولتين.

وفي نهاية الاجتماعات قرّرت المجموعتان تشكيل لجان متابعة مع المجموعات الجيوسياسية داخل الاتحاد البرلماني الدولي لحشد التأييد لصالح المقترح العربي الذي يطالب البرلمانات الأعضاء، بصفتها الممثل المنتخب لشعوب العالم، بأن تتخذ إجراءات لوضع حدّ لإفلات إسرائيل وبرلمانها من العقاب وللدفاع عن القانون الدولي والقيم الإنسانية.

المرأة والبرلمان

لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة تقدم قراراً حول تشجيع التعاون الدولي المعزز على أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الإشراك المالي للمرأة بوصفها محركاً للتنمية

ضمن اجتماعات الجمعية السادسة والثلاثين بعد المئة للاتحاد البرلماني الدولي، التي عقدت في مركز بنغاباندو الدولي للمؤتمرات في مدينة دكا، قدمت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة قراراً حول تشجيع التعاون الدولي المعزز على أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، لا سيما الإشراك المالي للمرأة بوصفها محركاً للتنمية.

وجاء في نص القرار: إذ تؤكد اللجنة أن التنمية المستدامة تشير إلى فكرة التنمية التي تلبي احتياجات الوقت الحالي، من دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة بها.

وإذ تعرب عن ارتياحها حيال استناد جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة إلى مقاربة شاملة للتنمية المستدامة مع التركيز المتوازن والعقلاني على النمو الاقتصادي، التنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

وتعتبر أنّ أحد تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) هو التأكد من أن العمليات التنموية هي أكثر شمولاً وتستند إلى قاعدة شاملة عريضة، تسمح بمشاركة واسعة من شرائح المجتمع كافة، وتعود بالفائدة على الجميع بشكل متساو.

وإذ تعترف بأن تحدياً آخر من تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، إنما يتمثل بضمان التنفيذ الفعال للخدمات العامة من خلال رصد دقيق، تقييم منتظم، إعادة هيكلة للخدمات العامة، وجميعها ستعتمد على توافر دعم البنية التحتية الأساسية، سواء في المناطق الريفية أم الحضرية.

وإذ تقرّ أيضاً بأن القضاء على الفقر، بجميع أشكاله، هو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب تعزيز النمو الاقتصادي العادل، المستدام، والشامل بالإضافة إلى تمكين الفقراء من خلال التعليم، والصحة، وتنمية المهارات.

وإذ تقرّ بأن للمرأة الريفية دوراً حيوياً في الحد من الفقر، وبأنها مهمة لتوفير الطعام والغذاء في الأسر الفقيرة والضعيفة، ولحماية البيئة وكذلك الأمر، وبطرق أخرى، فإنها مهمة لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة،
وإذ تعترف كذلك بأن الإشراك المالي للمرأة هو محرك التنمية التي تحارب الفقر، ويسهم في تحقيق النمو الاقتصادي العادل، ويشجع التمكين الاقتصادي للمرأة، ويحسن بذلك من صحة الأطفال، وتغذيتهم وتعليمهم، بما ينعكس فائدةً على أسرهم، بل وعلى مجتمعاتهم أيضاً،

وإذ تؤكد، بحسب مؤشر المال العالمي Findex التابع للبنك الدولي، فإن فرصة حصول النساء على حساب مصرفي هي أقل بنسبة 15 في المئة من الرجال، وبأن حوالي 50 في المئة من النساء في جميع أنحاء العالم لا يملكن حساباً مصرفياً،

وإذ تعتبر أن برنامج 2030 وأهدافه الـ 17 للتنمية المستدامة SDGs، تعترف بأهمية الإشراك المالي كجزء من أهداف تخفيف الفقر وتحقيق الرفاهية للجميع،

وإذ تشير إلى أنه في عام 2016، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، الفريق رفيع المستوى المعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة لمعالجة القضايا الاقتصادية المحددة التي تؤثر في المرأة وتدعم، على حد سواء، تنفيذ جدول أعمال عام 2030، وتعهده بأن لا يتم تهميش أي شخص،

وإذ تضع في اعتبارها أن الوثيقة الختامية للمناقشة العامة التي أقرتها الجمعية 131 للاتحاد البرلماني الدولي تشير إلى أن تحقيق المساواة الجندرية وإنهاء العنف ضد المرأة هو مسؤولية كل من الرجال والنساء، وأن التغيير الفعال يتطلب، بشكل متزامن، إطاراً مؤسّسياً قوياً وهيئات وطنية لديها القدرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة،
وإذ تؤكد على أهمية خلق بيئة مؤاتية للإشراك المالي للمرأة من خلال ضمان المساواة أمام القانون، لا سيما في مجالات مثل العمل، الأسرة، الملكية والميراث، وعلى أهمية ضمان إمكانية أن تعيش المرأة حياة خالية من العنف، وأن تتمتع بحقها في التعليم والوصول إلى الخدمات الصحية.

وإذ تضع في اعتبارها أن الوصول إلى مؤسسات التمويل الرسمية يساعد في زيادة المساواة بين الرجال والنساء، في خلق فرص العمل، في الحد من تعرض الناس لحالات الطوارئ، في تسهيل ريادة الأعمال كما يساعد في تشجيع الأنشطة التخطيطية والادّخارات متوسطة وطويلة الأجل،

وإذ تؤكد على أن التعليم المالي والبرامج المالية لمحو الأمية هي أشياء ضرورية لتحقيق إشراك مالي شامل ودائم.
وإذ تؤكد من جديد أن تعبئة الموارد المالية المحلية والدولية، بالإضافة إلى بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، بشروط مؤاتية، ستلعب، جميعها، دوراً حيوياً في توفير الخدمات الأساسية والسلع العامة والتحويلات المالية منخفضة التكلفة أو الحوالات المالية.

وإذ تعترف بأن لدى البرلمانات التزاماً قوياً بدعم القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان حول تمكين المرأة وتكييف تشريعاتها الوطنية وفقاً لذلك.
وإذ تؤكد أن دور البرلمانات في تبني الإشراك المالي للمرأة بوصفها محركاً للتنمية، ينبغي أن يتم في إطارٍ يتوافق مع القوانين الدولية والوطنية ومع جدول أعمال 2030.

1. تدعو البرلمانات إلى تعزيز وضع السياسات والاستراتيجيات العامة الوطنية، الإقليمية والدولية التي تركز على القضاء على الحواجز القانونية، الثقافية واللوجستية التي تميز ضد المرأة والتي تمنع إشراكها الكامل في النظم المالية لكل دولة؛ كما تدعو البرلمانات لتشجيع مساهمة المرأة في عملية صنع القرار.

2. تحث البرلمانات على تحديد الاحتياجات والقيود المفروضة على كل إقليم ومجتمع من خلال إجراء تشخيصٍ كاملٍ بناءً على معلومات مفصلة مصنفة حسب الجنس والعمر، والذي سيسمح بمعالجة الأسباب الجذرية لهذا التحدي، وفقاً لظروفها الخاصة ومن المنظور الجندري على حد سواء.

3. تدعو البرلمانات إلى اتخاذ كل التدابير المناسبة لإزالة الأحكام القانونية التي تميز ضد المرأة في مجالات مثل العمل، الأسرة، الملكية والميراث، كخطوة أساسية في معالجة الفجوة الجندرية فيما يتعلق بالإدماج المالي؛

4. تدعو البرلمانات والحكومات أيضاً إلى تبني الأطر والسياسات القانونية التي تزيد من الإشراك المالي بشكل عام، والإشراك المالي للمرأة على وجه الخصوص، كما تدعوهم إلى تضمين المنظور الجندري في جميع السياسات المالية؛ بما في ذلك السياسات الهادفة إلى تسهيل وتعزيز حقوق المرأة وفرص مشاركتها في سوق العمل؛

5. تقترح على البرلمانات الحث على تنفيذ برامج تعليمية تهدف إلى مساعدة النساء والفتيات على تطوير معارف وخبرات النساء بهدف محو الأمية المالية والوصول إلى الخدمات المالية، بما ينطوي عليه ذلك من استخدام التكنولوجيات الجديدة؛ لضمان توفر هذه الخدمات واستجابتها لاحتياجات النساء، بمن فيهن النساء الريفيات، وأولئك اللواتي يعشن حالات من الضعف والهشاشة.

6. تطلب من البرلمانات تعزيز إشراك المرأة في الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن الوصول إليها على نطاق واسع لتسهيل وصول المرأة إلى الخدمات المالية الرقمية، وتمكين المبادرات المبتكرة مثل إنشاء نظم المدفوعات الرقمية، النقود الإلكترونية والوصول إلى الحسابات من خلال الهواتف النقالة؛ بالتزامن مع إيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بالأمن والسرية.

7. تدعو البرلمانات إلى تشجيع الشركات والبنوك الخاصة على تصميم محفظة من المنتجات المالية الجذابة وقليلة التكاليف والتي توفر حوافزاً وتسهيلات مصرفية للنساء لتطوير عادات ادّخار جيدة.

8. تدعو البرلمانات والحكومات أيضاً إلى تبني اعتماد سياسات وقوانين تعزز المنافسة العادلة ودعمها، في سياق تقديم الخدمات المالية كوسائل من شأنها دفع مسيرة الابتكار وتحسين نوعية الخدمات.

9. تدعو البرلمانات أيضاً إلى دعم اعتماد استراتيجيات وطنية للإشراك المالي، تلحظ تحقيق غايات على مستوى السياسات والأهداف الكمية للإشراك المالي للمرأة، ومراقبة تنفيذ هذه الاستراتيجيات بكل دقة.

10. تناشد البرلمانات لتعزيز الخدمات المالية المبتكرة المتاحة للنساء في المناطق الريفية، مثل الخدمات المصرفية المتنقلة أو البنوك القروية.

11. تدعو البرلمانات إلى تطوير روابط تعاونية مع المؤسسات المالية الوطنية، الإقليمية والدولية بهدف تنفيذ برامج من شانها تشجيع إشراك المالي للمرأة.

12. تشجع البرلمانات على تعزيز الشراكات مع الحكومات، القطاع الخاص والمجتمع المدني وذلك لإنجاز الإشراك الرقمي والمالي، وخاصة بالنسبة إلى النساء.

13. حث البرلمانيين على التأكد من أنّ السياسات والبرامج القائمة تسهل الحصول على القروض وتسمح بتوفير التدريب المالي، وذاك الخاص بمجال الأعمال للسيدات ذوات الدخل المنخفض؛ لتسهيل الإشراك المالي لهن.

14. تدعو البرلمانات إلى ضمان حصول النساء بشكل مستمر على قروض رسمية ودعم حكومي، وتدعوها كذلك إلى تعزيز السياسات العامة ومبادرات القطاع الخاص التي تعمل على توسيع وصول الشركات المملوكة من قبل

النساء إلى التمويل، فضلاً عن فرص للتعليم والتدريب الموجَّهة إلى النساء، من أجل سدّ الفجوة الجندرية، وتمكين سيدات الأعمال في جميع أنحاء العالم.

15. تحث البرلمانات وبقوة لتشجيع الإصلاحات التي تقدم للمرأة الحق في الوصول إلى الموارد الاقتصادية والخدمات المالية على أساس غير متحيز.

16. تدعو البرلمانيين إلى تشجيع القطاع المصرفي الخاص للحد من تكاليف افتتاح والحفاظ على حساب التوفير ولتصميم منتجات مالية تتناسب والاحتياجات الخاصة للمرأة.

17. تدعو البرلمانات والحكومات إلى اتخاذ التدابير المناسبة لتسهيل وصول المرأة إلى وثائق الهوية، إذ يعتبر ذلك خطوة حاسمة نحو إشراكهن المالي.

18. تشدّد على أهمية جمع البيانات المصنفة حسب الجندر واستخدامها ونشرها لدعم تطوير السياسات، استناداً إلى معطيات واقعية من شأنها أن تضع موضع التنفيذ الأنظمةَ المالية التي تراعي المساواة الجندرية.

19. تدعو البرلمانات والحكومات والجهات الدولية الفاعلة إلى مضاعفة الجهود للحد من الفجوة الرقمية بين البلدان في ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاتصال واسع النطاق، وذلك في سياق السعي إلى تسهيل الإشراك المالي.

20. تدعو إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لتحسين الإشراك المالي، لا سيما من خلال تطوير منتجات جديدة مُصمّمة على وجه الخصوص لاحتياجات الفئات المستبعدة من الناحية المالية، لدعم الانتقال إلى المدفوعات الرقمية، لتصميم برامج التعليم المالي واعتماد أطرٍ قوية لحماية العملاء، وذلك بالتزامن مع المكافحة ضد التمييز الجندري.

21. تدعو البرلمانات إلى تشجيع اعتماد السياسات والأطر التنظيمية التي تراعي الجندر، والتي تعزز الإشراك المالي وتلحظ توفير حماية فعالة للعملاء من تهديداتٍ من قبيل الاحتيال، الجرائم الإلكترونية، الإفراط في المديونية والممارسات التجارية غير النزيهة.

22. تدعو البرلمانات إلى خلق بيئة مؤاتية للمرأة للمشاركة الفعالة في المشاورات السياسية وصنع القرار فيما يتعلق بالإشراك المالي.

23. تنصح الحكومات، البرلمانات، القطاع الخاص والمجتمع المدني، بتحمل المسؤولية من أجل تأييد الدفاع عن الإشراك المالي للمرأة بوصفها محركاً للتنمية.

الدورة الخامسة والعشرون لمنتدى النساء البرلمانيات

ضمن اجتماعات الجمعية 136 للاتحاد البرلماني الدولي، عقدت الدورة 25 لمنتدى النساء البرلمانيات في مركز بنغاباندو الدولي للمؤتمرات (BICC) في دكا ـ بنغلادش.

ووافق المجتمعون على جدول الأعمال المتضمن البنود الآتية:

1. انتخاب رئيس الدورة 25 لمنتدى النساء البرلمانيات

2. إقرار جدول الأعمال

3. الأنشطة الجندرية

(1) تقرير مكتب للنساء البرلمانيات

(2) تقرير مجموعة الشراكة الجندرية.

(3) بشكل موجز: أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة بشأن المساواة الجندرية.

(4) متابعة خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي 2012 حول مراعاة البرلمانات للفوارق الجندرية.

4. المساهمة في أعمال الجمعية العامة 136 من منظور جندري

- تشجيع التعاون الدولي المعزز على أهداف التنمية المستدامة SDGs، لا سيما بشأن الإشراك المالي للمرأة بوصفها محركاً للتنمية (اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة)، وانقسم المشاركون إلى مجموعتين لمناقشة المواضيع الفرعية التالية:

(1) إصلاح الأطر التنظيمية وتغيير معايير الثقافية السلبية: لا بد منه للإدماج المالي للمرأة

(2) تعزيز الوصول إلى الفرص والخدمات المالية للنساء الأكثر ضعفاً.

(3) النقاش: المشاركة السياسية للمرأة: دوافع جديدة لكسر الجليد.

(4) حلقة نقاش: تمكين الفتيات اليوم لتحقيق التنمية المستدامة مستقبلاً.

(5) تقارير المقرّرين.

(6) انتخاب أعضاء مكتب النساء البرلمانيات.

(7) مكان وموعد انعقاد الدورة 26 لمنتدى النساء البرلمانيات.

www.arabipu.org